السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب افريقيا تجاه دول الخليج العربي:
(الامارات انموذجاً)

المدرس الدكتورة
خلود محمد خميس(*)

المقدمة

برزت جمهورية جنوب افريقيا على الساحة العربية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة بوصفها دولة افريقية محورية لا تسعى للهيمنة بل لاعطاء فكرة الافرو–عربية معناها وجوهرها الحقيقي من خلال توجيه اجندة سياستها الخارجية لبناء علاقات مع الدول العربية لتحقيق اهداف استراتيجية ولاسيما في ظل حقبة حكم ثابو مبيكي والذي تولى رئاسة للجمهورية عام ١٩٩٩ والذي وجه اهتمامه نحو الشرق الاوسط وعلى الخصوص دول الخليج العربي.

فقد اعلنت جنوب افريقيا ميلادها من جديد برئاسة ثابو مبيكي حيث كانت تعيش مرحلة انتقال منذ خروج مانديلا من السجن في شباط ١٩٩٠، وسنوات حكمه ١٩٩٤–١٩٩٩ وحتى استلام مبيكي السلطة والذي سعى الى تعميق صلاته بمعظم بلدان القارة الافريقية وذهب باتجاه دفع هذه الصلات الى غرب آسيا وبالذات بلدان الخليج العربي.

وهذا يعني ان توجه صانع القرار السياسي الخارجي باتجاه بلدان الخليج العربي بدأ في مراحل متاخرة والذي يمكن ارجاعه الى منتصف التسعينيات من القرن الماضي ولهذا فان فرضية الدراسة ستكون قائمة على اساس (ان المصلحة هي التي

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

تدفع بالدول الى اقامة علاقات تعاون) لهذا تم تقسيم الدراسة الى مدخل تمهيدي وثلاثة مطالب وبالشكل الآتي:

مدخل تمهيدي/جمهورية جنوب افريقيا.

المطلب الاول/السياسة الخارجية لجمهورية جنوب افريقيا تجاه دول الخليج العربي (الاهداف والاليات)

المطلب الثاني/أنموذج الدراسة (الامارات العربية المتحدة)

المطلب الثالث/رؤية مستقبلية لسياسة جمهورية جنوب افريقيا تجاه دول الخليج .

مدخل تمهيدي/جمهورية جنوب افريقيا.

- اسم الدولة/جمهورية جنوب افريقيا.
- الاسم الرسمي /جنوب افريقيا.
- الاسم السابق/اتحاد جنوب افريقيا.
- الاختصار/RSA
- نظام الحكم /جمهوري.
- العاصمة/بريتوريا وهي العاصمة الادارية اما مدينة كيب تاون فهي المركز التشريعي للبلاد ومدينة بلومفونتين فهي المركز القضائي.
- التقسيمات الادارية/تنقسم جمهورية جنوب افريقيا الى تسع مقاطعات هي(الكاب الشرقية، الولاية الحرة، جوتنج، كوازولو. ناتل، ليمبوبو، مبمالاذجا، الشمالية الغربية، الكاب الشمالية، الكاب الغربية)، بمساحة تبلغ ١٢٢١٠٤٠ كم مربع، ويحدها من الشرق والجنوب المحيط الهندي ومن الغرب المحيط الاطلسي،ومن الشمال ناميبيا وبوتسوانا وزيمبابوي وموزمبيق).
- نالت هذه الدولة استقلالها في ٣١ ايار ١٩١٠ إّ (تشكل اتحاد جنوب افريقيا من اربع مقاطعات بريطانية هي(مقاطعة كيب، ناتل، ترانسفال، الدولة الحرة البرتقالية) واعلنت في ٣١ ايار ١٩٦١ الجمهورية و٢٧ نيسان ١٩٩٤ حكم

الاغلبية من السكان الاصليين[١].

- الاقتصاد/تعد جمهورية جنوب افريقيا اغنى دولة افريقية جنوب الصحراء واكثرها تقدما فهذه الدولة تحتل ٤% من مساحة القارة بتعداد سكان يصل الى ٦٧٨،٧٦٨، ٤٢ نسمة في تموز ٢٠٠٣ اما بحسب احصاء عام ٢٠٠٩ فان عدد السكان وصل الى ٤٩ مليون نسمة لكن حصل انخفاض في عدد السكان نتيجة هجرة اعداد كبيرة من الاوربيين الى باقي دول العالم بسبب اعمال العنف التي جرت في مناطق وجود البيض[٢].

واهم منتجاتها الرئيسة الزراعية هي (الذرة، القمح، قصب السكر، التفاح) اما منتجاتها الصناعية فهي (الكيمياويات، معدات النقل، الحديد والصلب، المنتجات الورقية) اما منتجاتها المعدنية فهي (الذهب، النحاس، خام الحديد، اليورانيوم، المنغنيز، البلاتين، الفاناديوم).

كانت الفكرة السائدة عن اتحاد جنوب افريقيا السابق حتى منتصف القرن الماضي بانها منطقة فقيرة في امكانيات الثروة الكامنة، فمنذ عام ١٨٩٠ تم اكتشاف الماس في منطقة كمبرلي اما الذهب فبدا استغلاله منذ عام ١٨٧٠[٣].

نظام الحكم في جمهورية جنوب افريقيا نظام رئاسي/برلماني/ فقد تولى رئاسة الدولة منذ انتهاء نظام التمييز العنصري ثلاثة رؤساء افارقة وهم(نيلسون مانديلا بعد اول انتخابات عام ١٩٩٤ واستمر لعام ١٩٩٩) و(ثابو مبيكي٢٠٠٤– ٢٠٠٨) ورئيس الحكومة الانتقالية (موتلانتي) و(جاكوب زوما ٢٠٠٩ حتى الوقت الحالي).

[١] موقع انترنيت/موقع الموسوعة almogatel ،جمهورية جنوب افريقيا.

[٢] موقع انترنيت،اون لاين الموسوعة الحرة(ويكيبديا)،دول العالم.

[٣] د.وفيق الخشاب ود.ابراهيم المشهداني ،افريقيا جنوب الصحراء،وزارة التعليم العالي،بغداد،١٩٧٨،ص ٢٧٣. ٢٧٤.

المطلب الاول/السياسة الخارجية لجمهورية جنوب افريقيا تجاه دول الخليج العربي (الاهداف والاليات)

لقد حققت دبلوماسية جنوب افريقيا تقدما كبيرا مع التتويج الذي استحقته بتنظيم قمم الامم المتحدة حول الايدزعام ٢٠٠٠ والعنصرية ٢٠٠١ والاتحاد الافريقي عام ٢٠٠٢ وقمة الارض العالمية التي انعقدت في جوهانسبرغ في نهاية اب ٢٠٠٢، فقد عدت نهاية نظام التمييز العنصري ووصول حزب المؤتمر الوطني الافريقي الى السلطة بعد انتخابات نيسان ١٩٩٤ كنتيجة لجهد مشترك شهد للمرة الاولى منذ حقبة تحقيق الدول لاستقلالها تعبئة ضمت تحالفا عالميا واسعا من دون التمييز على اساس العرق او الايدولوجيا[١].

ومع بدايات تبلور السياسة الخارجية لجمهورية جنوب افريقيا بدت سياستها مرتهنة بالاولويات التي تحددها لها القوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، فوجدت الحكومة الجديدة ضرورة باتجاه تطوير علاقاتها الخارجية على المستويين القاري والدولي، فلمست ان سياسة استضافة المؤتمرات غير كافية لبناء علاقات اقتصادية وسياسية.

اولا/اهداف السياسة الخارجية لجنوب افريقيا.

لقد سعت حكومة جنوب افريقيا ما بعد عام ١٩٩٤ الى توظيف مكانتها الدولية ومواردها الاقتصادية لاجل بناء سياسة خارجية جديدة تحقق لها اهدافها على المديين الاني والمستقبلي لاسيما وانها عضو فاعل في العديد من المنظمات العالمية منها (بنك الاستثمار الدولي، مجموعة الـ٧٧، الوكالة الدولية، البنك الدولي للانشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ، حركة عدم

[١] موقع انترنيت: تلعثم سياسة جنوب افريقيا الخارجة (أن ديسياز وفؤاد سروجي) monde diplomatigue

الانحياز ،مجموعة الدول الموردة للطاقة، منظمة التجارة العالمية، اتفاقية منع انتشار الاسلحة)[1].

ووفقا لذلك قد خضعت السياسة الخارجية لجنوب افريقيا لعملية مراجعة شاملة عام ٢٠٠٤ وذلك بمناسبة مرور عشر سنوات على انتهاء نظام الفصل العنصري والتحول للحكم الوطني المستند على القاعدة السوداء ولقد تباينت وجهات النظر حول حقيقة اهداف السياسة الخارجية لجنوب افريقيا والتي تجسدت بوجهتي نظر:

الاولى: كانت ترى ان السياسة الخارجية كانت متاثرة بسياسة حزب المؤتمر خلال حقبة حكم نيلسون مانديلا والتي كانت متاثرة بالتجربة التاريخية التي عاشتها جنوب افريقيا في ظل حكم البيض والتي مفادها ان جنوب افريقيا دولة ضعيفة وفقيرة من حيث الامكانيات ومن ثم فهي بحاجة للحصول على المساعدات من الدول الغنية[2].

اما الثانية /فاستندت على ان جنوب افريقيا دولة غنية وقوية فضلا عن كونها دولة ديمقراطية في محيط ضعيف.

ومن خلال وجهتي النظر تلك نجد ان السياسة الخارجية لجنوب افريقيا احتوت العديد من الاهداف والتي يمكن تقسيمها الى نوعين:

١. اهداف سياسية

لقد تمت صياغة اهداف السياسة الخارجية لجنوب افريقيا على وفق وجهتي النظر السابقتين وهو ما انعكس في الخطة الاستراتيجية للمدة ٢٠٠٣ـ ٢٠٠٥ والصادرة عن وزارة الشوؤن الخارجية لجنوب افريقيا والتي نصت على المبادىء والاهداف الاتية:

---

[1] موقع انترنيت(http://www.omanss.com/book/data/datal/106.html)

[2] التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧ . ٢٠٠٨/مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،ط١،القاهرة ،ص١٨٨.

١. حماية وتنمية المصالح الوطنية من خلال التعاون الثنائي والجماعي.
٢. دعم وتعزيز حقوق الانسان والديمقراطية.
٣. منح عمليات حفظ السلام ومنع الصراع عبراعطاء الدبلوماسية الوقائية اولوية خاصة.
٤. دعم السلام الدولي ومساندة الاليات الخاصة بحل الصراع والمعترف بها دوليا.

٢. اهداف اقتصادية

من ضمن الاهداف التي درجت في الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٣. ٢٠٠٥،كانت لدعم التنمية الاقتصادية من خلال التكامل الاقليمي والتنمية في الجنوب الافريقي خاصة من خلال جماعة التنمية سادك والاتحاد الجمركي للجنوب الافريقي ساكو[١].

٣. اهداف عسكرية

لقد اعتقدت الدوائر المسؤولة لمبيعات الاسلحة في جنوب افريقيا ان دول منطقة الخليج العربي في الشرق الاوسط يعد اهم اسواقها لتصدير السلاح والتكنولوجيا العسكرية اليها وطبقا لما ذكرته احد هذه المصادر فان هذه المنطقة في الشرق الاوسط تستوعب اكثر من ٦٠% من مجمل صادرات جنوب افريقيا من السلاح[٢].

ثانيا/اليات تنفيذ سياسة جنوب افريقيا الخارجية

غالبا ما يتطلب تحقيق اهداف السياسة الخارجيةاستعمال مجموعة من الادوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الاهداف، ذلك انه بدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق اهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الاهداف لفاعل دولي اخر، واهمية ادوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من اهميتها لتحقيق الاهداف ولكن ايضا من كونها عاملا مؤثرا في مسار

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٨٨ .

[٢] د.فوزي درويش،جنوب افريقيا والشرق الاوسط،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة،الاهرام،العدد ١٣٦ نيسان ١٩٩٩ ، ص٢٠٤

السياسة الخارجية ومحددا لمسار ومعالم تلك السياسة،فادوات السياسة الخارجية تتصرف الى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية[1].

هذا وقد احتل الشرق الاوسط موقعا استراتيجيا في السياسة الخارجية لجنوب افريقيا فسعت لتلعب دور وسيط ونزيه في نزاعات الشرق الاوسط ومنذ عام ١٩٩٩ تم رفع العلاقات بين جنوب افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط الى مستوى استراتيجي اعلى[2].

فقد عدت منطقة الخليج والشرق الاوسط منطقة مهمة من الناحية الاستراتيجية على الصعيدين السياسي والاقتصادي،لذلك كان على حكومة جنوب افريقيا ان توظف العديد من الاليات والوسائل لاجل التعامل مع دول منطقة الخليج العربي ومن اهم تلك الاليات كانت:

١. اليات سياسية/

اليوم تفخر جمهورية جنوب افريقيا ببعثاتها الدبلوماسية في دول الخليج ،فقد تم فتح العديد من القنصليات التابعة لجمهورية جنوب افريقيا منذ عام ١٩٩٩ كالتي فتحت في سلطنة عمان وقطر ودبي وكذلك تم عقد العديد من اللقاءات منذ عام ١٩٩٩ رفيعة المستوى بين وزراء جنوب افريقيا ونظرائهم في الخليج العربي.

وهذا يعني ان حكومة جمهورية جنوب افريقيا سعت الى فتح افاق من التعاون مع دول الخليج من خلال عقد المؤتمرات والندوات التي تهدف الى ترصين العلاقات بين الطرفين ومنها في هذا المجال (مؤتمر الخليج وافريقيا) والذي عقد في مدينة كيب تاون بجنوب افريقيا في الخامس والعشرين من شباط ٢٠٠٩ وهو مؤتمر سنوي ينظمه مركز الخليج للابحاث، فقد عقد هذا المؤتمر تحت عنوان (الخليج وافريقيا ... شراكة

[1] د.محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة ط٢، ١٩٩٨،ص٩١.

[2] كريس لاندزبيرج،الافرو- عربية الجديدة،سلسلة محاضرات الامارات ١٢١،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيةابو ظبي.دبي، ط١ ،٢٠٠٩،ص٣٤.

استراتيجية جديدة) وقد حضر المؤتمر الذي استمر ليومين متتاليين عدد من الوزراء والدبلوماسيين ورجال الاعمال والاكاديميين والاعلاميين الخليجيين والافارقة،وقد ناقش المؤتمر عددا من المحاور اهمها تقييم العلاقة بين الخليج وافريقيا بين الماضي والحاضرومناقشة القضايا الاقتصادية المتعلقة بالسلع والاسواق والاستثمارات وتوثيق العلاقة السياسية والاجتماعية من خلال تحديد الالتزام السياسي والقضايا الاجتماعية علاوة على تحديد المجالات الرئيسة بين الخليج وافريقيا وتطويرها[1].

٢. اليات اقتصادية

على الرغم من ان حكومة جنوب افريقيا لما بعد عام ١٩٩٤ قد ركزت اهتمامها على دول محورية (كالسعودية، الكويت، الامارات).

لكن كان هنالك العديد من اللقاءات التي تمت بين الطرفين ومنها الذي تم بين رئيس جنوب افريقيا الاسبق (ثابو مبيكي) و(عبد الرحمن بن حمد العطية) الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض العاصمة السعودية بمقر اقامة ثابو مبيكي بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣١، وخلال ذلك اللقاء تم مناقشة مجالات التعاون بين دول الخليج وجمهورية جنوب افريقيا . حيث طرح (ثابو مبيكي) اماله بالتوصل لعقد اتفاقية اطارية للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون ومجموعة دول تنمية التعاون الجنوب افريقي (سادك) وبالمقابل كان الامين العام قد اعرب بان العلاقات ستشهد في المراحل المقبلة مزيدا من التطور في المجالات الاقتصادية والتجارية[2].

فالدول التي ركزت عليها جنوب افريقيا والسابقة الذكر كانت بداية التعامل معها قائمة على اساس دبلوماسي الا انه تحول الى اقتصادي بحت في كافة مفاصله:

---

[1] (مؤتمر الخليج وافريقيا يوصي بمزيد من التقارب والتعاون الخليجي . الافريقي،مجلة اراء حول الخليج /مؤتمرات وندوات/مركز الخليج للابحاث ،العدد ٥٤ اذار ٢٠٠٩ ،ص١٩.وينظر كذلك :د.محمد علي القوزي،في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر،دار النهضة العربية،بيروت،٢٠٠٦،ص٣٦١. ٣٦٣.

[2] انترنيت/موقع الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،اخبار التعاون(الرئيس الجنوب افريقي يستقبل الامين العام لمجلس التعاون).

اولا/ السعودية:لقد ظلت السعودية اهم لاعب في المنطقة بالنسبة لجنوب افريقيا فقد شهدت علاقات هذه الدولة مع جنوب افريقيا تطورا مهما على الرغم من وجود تلك العلاقات منذ عام ١٩٩٤، فكان التوجه في البداية يهدف الى اقامة علاقات دبلوماسية ومحاولة تقويتها وهو الامر الذي اتضح من خلال زيارة (نيلسون مانديلا) الى السعودية عام ١٩٩٤ فشملت مباحثاته ابداء تسهيلات للحجاج الجنوب افريقيين.

لكن تلك العلاقات تحولت من علاقة ودية الى علاقة مبنية على اساس جديد من الصداقة والشراكة الاستراتيجية في مسألتين مهمتين وهما (النفط والسلاح) حتى ان البعض رأى ان هنالك اسباب عدة لهذا التحول منها حرص جنوب افريقيا على تقليل اعتمادها على النفط الايراني لتجعل من السعودية والكويت بديلا منطقيا للتزود بالنفط بسبب قرب المسافة بين الطرفين الجنوب افريقي وبلدان الخليج العربي، خاصة بعد ان كان يتم تخزين النفط الايراني في خليج (سالدنها) الجنوب افريقي والذي كان يوفر ضمانات لايران ضد اي توقف لصادراتها في حالة حدوث صراع محتمل في منطقة الخليج العربي ،فاقترح الايرانيون حينها تخزين (١٥) مليون برميل من النفط[١].

وهذا التنامي في العلاقات بين ايران وحكومة جنوب افريقيا اصبح يشكل مصدر قلق بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية التي ايدت ودعمت حكومة جنوب افريقيا ما بعد عام ١٩٩٤، فادى ذلك الى توجه حكومة جنوب افريقيا نحو دول الخليج العربي وبشكل خاص السعودية وهو التوجه الذي ادى الى تأجيل الصفقة بين ايران وحكومة جنوب افريقيا لكي لا تجلب حكومة جنوب افريقيا سخط واشنطن وغضبها في ذلك الوقت.

[١] د. فوزي درويش،مصدر سبق ذكره،ص٢٠٥.

فبلغ حينها حجم واردات النفط السعودي لجنوب افريقيا خلال المدة من تشرين الاول ١٩٩٦ ولغاية تشرين الاول ١٩٩٧ اي خلال عام واحد فقط بحدود (٤٠١،٥٩٠،١٢٧ ـ ٧٢٤، ٦٦٢،٨٧٧)مليون برميل.

اما في مجال الاسلحة فعن طريق تبادل الزيارات الرسمية والتي اجراها وزير خارجية السعودية (سعود فيصل) مباحثات في جنوب افريقيا شملت التعاون العسكري بين الطرفين فقد وقع الطرفان عقدا للتسلح بلغت قيمته (١،٥) مليار دولار خلال عام ١٩٩٧.

كما تضمنت الصفقة ترتيب مقايضة بين الطرفين اي مقايضة النفط السعودي بالسلاح الجنوب افريقي على الرغم من ان عقد صفقات للاسلحة كان يثير بعض الجدل والخلاف حول موقف جنوب افريقيا من توريد الاسلحة.

الا ان ذلك لم يمنع الطرفين من عقد الصفقات ومنها الصفقة التي عقدتها السعودية مع حكومة جنوب افريقيا للتزود بقطع مدفعية عيار (g6) بمبلغ (٧) بلايين راند، الا ان الصفقة لم تتم على الرغم من تاكيدات حكومة الرياض المستمرة ببقائها سرية وعدم الاعلان عنها.

هذا على الرغم من وجود صفقات سابقة تم الاتفاق عليها خلال عام ١٩٩٥ وارسلت بالفعل الى السعودية فبلغت تكاليفها حوالي (٧) بلايين راند اي ما يعادل (١،٤) بليون دولار والتي ايضا اثارت الخلاف بين وجهات النظر عن مدى صدق (لجنة الرقابة القومية على الاسلحة التقليدية) والتي كانت مهمتها الاشراف على اصدار التراخيص الخاصة بالتسويق والتعاقد على التصدير وعلى صناعة الاسلحة واستيرادها.

اما خلال عام ١٩٩٨ فتمت زيارة الرئيس السابق (نيلسون مانديلا) للسعودية والتي اجتمع خلالها بالملك الراحل (فهد بن عبد العزيز)، فوقع الطرفان على مذكرة تفاهم لزيادة كميات النفط السعودي الخام كما تم الاتفاق حينها على بناء مصفاة في

جنوب افريقيا واتفاق الطرفين على تطوير علاقاتهم الثنائية.

ولم يقتصر التعاون الثنائي في مجالي النفط والسلاح بل شمل سلسلة من الاستثمارات والتي تمت خلال عام ١٩٩٩ بواسطة شركة (أوجر السعودية) والتي تعد اضخم التكتلات الصناعية والتجارية في المملكة العربية السعودية ،فكان المقترح تنفيذ اول استثمار لها في جنوب افريقيا قدر بـ(٣) بليون راند وتلك كانت من الخطوات المهمة في تطوير العلاقات وتحقيق المصالح المشتركة.

ولم يقتصر التعاون على المجال الثنائي فقط بل حاولت السعودية ادخال اطراف جديدة لخدمة وتطوير علاقاتها مع جنوب افريقيا ،ففي عام ٢٠٠٧ تم ابرام تحالف (سعودي. جنوب افريقي. فرنسي. بريطاني) لاقامة (٤) مجمعات صناعية باستثمار بلغت تكاليفه (١٠٠) مليار ريال سعودي ،فشارك في هذا التحالف (الشركة الكيميائية الحديثة القابضة السعودية) وشركات متخصصة بقيادة شركة (اي بي سي) الفرنسية وشركة (اكس كيم) البريطانية وشركة ثالثة جنوب افريقية ،لاقامة مجمعات صناعية وخدمات مساندة في اربعة مواقع في السعودية في كل من المناطق الاتية (الغربية والشرقية والوسطى والجنوبية) وهذا التحالف دعمته السعودية فهي تهدف من ورائه الى التركيز على مجال التعدين بصورة كبيرة[١].

ثانيا / الكويت:

لقد بدأ اهتمام حكومة جنوب افريقيا بانشاء علاقات مع الكويت منذ عام ١٩٩٣ عندما قامت حكومة جنوب افريقيا بارسال بعثة تجارية رسمية الى الكويت لغرض الترويج لاسلحتها ومنها الطائرات بمختلف انواعها ،فحينها قال رئيس وفد حكومة جنوب افريقيا (جيسو بيرد) (انه تم التوقيع على اتفاق توكيل مع احد المستثمرين الكويتيين ليكون بداية لنشاطاتها في الخليج العربي)، وهذا التصريح قد

[١] **موقع انترنيت/منتديات(تحالف سعودي . اوربي . جنوب افريقي لاقامة ٤ مجمعات صناعية باستثمار مليار** ريال **وتشارك فيه الكيميائية الحديثة/٢٠٠٧/٦/١٧.موقع صحيفة النهار الكويتية.**

اظهر جوانبه الايجابية بعد حين ،فقد بادرت الكويت لايقاف مقاطعتها لجنوب افريقيا وبدء علاقات سياسية وتجارية جديدة معها[١].

لكن العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين بدات رسميا عام ١٩٩٤ عندما قامت الكويت بفتح ابواب سفارتها في جنوب افريقيا عام ١٩٩٥ اما عام ٢٠٠٤ فتم فتح ابواب سفارة جنوب افريقيا في الكويت[٢].

فكانت تلك الخطوة الاولى والتي تلتها بعد ذلك خطوات اخرى لتدعيم العلاقات بين الجانبين، فاصبحت الكويت من الاسواق المهمة لصادرات جنوب افريقيا ولاستيرادات النفط الكويتي، فقد أستوردت حكومة جنوب افريقيا بحدود مليوني طن من النفط الخام خلال حقبة التسعينيات فقط ضمن اتفاقية بين الطرفين تمت خلال عام ١٩٩٥.

كما لم يقف سعي حكومة جنوب افريقيا لهذا الحد بل سعت لجذب الرساميل الاستثمارية وخاصة في مجال الصناعة المتطورة لاسيما وان ارض جنوب افريقيا تختزن (٨٠٠) منجما (للنحاس والذهب والفضة والرصاص)، فقد حاولت حكومة جنوب افريقيا تأطير تلك الاستثمارات بصورة بروتوكولات تم توقيعها بين البلدين كان اهمها (اتفاقية التجارة والاستثمار، ومذكرة تفاهم حول الدفاع)[٣].

وقد تضمن التعاون الجانب العسكري حيث تم تبادل منظم للزيارات بين وزراء الدفاع وكبار المسوؤلين العسكريين في جنوب افريقيا والكويت الى توقيع مذكرة تفاهم دفاعية عام ٢٠٠٣ والى مفاوضات مستمرة لابرام عقود دفاعية بقيمة ملايين عدة من الدولارات[٤].

---

[١] موقع انترنيت/الكويت تتطلع الى تعاون نووي سلمي مع جنوب افريقيا ،جريدة النهار .

[٢] موقع انترنيت/سفير جنوب افريقيا يؤكد عمق العلاقات مع الكويت ،مجلة الرؤية بتاريخ ١١ / ٢٠٠٨.

[٣] موقع انترنيت/سفير جنوب افريقيا يؤكد عمق العلاقات مع الكويت ،الرؤية،الكويت بتاريخ ١١/اب / ٢٠٠٨.

[٤] كريس لاندزبيرج،مصدر سبق ذكره،ص٤٤.

وعلى هذا الاساس تكون حكومة جنوب افريقيا قد ضمنت نوعين من الاستثمارات الكويتية داخل اراضيها منها التابعة للحكومة واستثمارات الاشخاص اصحاب رؤوس الاموال وفي مناطق عدة من جنوب افريقيا (كالعاصمة بريتوريا ومنطقة كيب الشرقية في مدينة جورج واستثمارات لشركة الغنام الكويتية في جوهانسبرج) والاخيرة دعمت بشكل كبير من قبل الحكومة الكويتية.

المطلب الثاني/انموذج الدراسة (الامارات العربية المتحدة)

عندما يتم تعامل دولة ما مع احد الاطراف الدولية لابد ان يكون هنالك تجاوب بين الطرفين لاجل تدعيم هذا التعاون على وفق اطر ومستويات ولاسيما الاطر الاقتصادية فأي سلوك سياسي لأي صانع قرار سياسي خارجي لابد ان يبنى اولا على المصلحة والتي غالبا قائمة على اسس اقتصادية وهذا الحال تقريبا انطبق على توجهات السياسة الخارجية لحكومة جنوب افريقيا تجاه دول الخليج العربي وعلى الخصوص (الامارات العربية المتحدة) والتي اختيرت لتكون انموذجا لدراستنا.

وحين انطلقت جنوب افريقيا للتعامل الخاص مع الامارات كان لابد لها ان تضع امامها طبيعة ردود افعال دولة الامارات العربية المتحدة وكذلك طبيعة توجهاتها الخارجية الاقليمية والقارية والدولية وعلى هذا الاساس فاننا بعد التقصي عن طبيعة توجهات صانع القرار الخارجي لدولة الامارات العربية المتحدة ،يمكننا فهم سياستها الخارجية كما في حالة اي دولة اخرى فانها كانت مستمدة من ثلاث ركائز هي (اوضاعها الايجابية،الفلسفة والتوجه اللذان تنتهجهما الحكومة الاماراتية،اضافة الى الجوانب المتعلقة بالبيئتين الاقليمية والدولية والتي تعدهما الحكومة الاماراتية ذات اهمية بالنسبة للدولة)[1].

[1] د.وليم رو،ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الامارات العربية المتحدة/مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية/سلسلة محاضرات الامارات (٧٣) ط١ ، ٢٠٠٣،ص٣.

فهنالك عدد من الاسس عليها حكومة جنوب افريقيا التي لعبت دورا مؤثرا في السياسة الخارجية لدولة الامارات وعلى المدى البعيد منها:

١. انها تمتلك ثروة نفطية كبيرة قابلة للاستخراج بتكلفة منخفضة ،ففي عام ٢٠٠٢ اصبحت تملك ما يقارب ١٠٠ مليون برميل من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام كما انها تنتج اكثر من مليوني برميل يوميا وتعد من اكبر المصدرين للنفط في العالم.كما تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية الاخرى كالثروة السمكية والطاقة الشمسية والمعادن (الالمنيوم، البوكاسيت، النحاس، الذهب، الفوسفات، الفضة، اليورانيوم) والموارد الزراعية والحيوانية[١].

٢. تحتل دولة الامارات العربية المتحدة موقعا جغرافيا مهما من الناحية الاستراتيجية فحدودها تطل على كل من الخليج العربي والمحيط الهندي المتاخم لمضيق هرمز ،وهذا الموقع اتاح لها ان تصبح مركزا مهما في التجارة الدولية وان تكون طرفا مهما في الاعتبارات الاستراتيجية الاقليمية[٢].

وعلاوة على جميع تلك المواصفات التي اتسمت بها الامارات العربية المتحدة فان سياستها الخارجية قامت على توثيق اواصر الصداقة والتعاون مع الدول والشعوب على اساس مبادىء ميثاق الامم المتحدة، فكان من ضمن اهداف السياسة الخارجية للامارات الانفتاح على العالم ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الامم المتحدة.

فلقد كان لاستراتيجية الانفتاح على العالم هدفان: الاول/سعت الامارات للتعويض عن سنوات طويلة من الانغلاق والانعزال السياسي اوالحضاري الذي فرضه الاستعمار البريطاني على الامارات.

---

[١] محمد صالح العجيلي،دولة الامارات العربية المتحدة . دراسة في الجغرافيا السياسية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي،دبي،سلسلة ٤٥ ،دراسات استراتيجية،ط١، ٢٠٠٠ ،ص٥٠.

[٢] د.وليم رو،مصدر سبق ذكره،ص٣. ٤.

والثاني/ ان انفتاحها جاء لاجل الاستفادة القصوى من الخبرات العالمية المتطورة لتدعيم مظاهر الاستقلال ورفد مسارات التنمية وبرامجها[1].

وتلك السمات التي اتسمت بها السياسة الخارجية الاماراتية دعت حكومة جنوب افريقيا التوجه اليها وهو التوجه الذي اخذ أطر عدة للتعاون بين الطرفين والذي اتجه في اغلبه نحو الاستثمار في مجال الابنية والخدمات وهذا لا يعني عدم وجود تعاون من نوع اخر بل انه كان قائما وخاصة في مجال استيراد النفط الاماراتي لجنوب افريقيا والذي وصل حجم استيراده خلال الحقبة من تشرين الاول ١٩٩٦ ولغاية تشرين الاول ١٩٩٧ بحدود (٤١٦،٠٢٧،٩٥٧/ ٥٦٠، ٩١٥،٤٧٥)، الا انه اخذ صورة جديدة عام ١٩٩٩ وخاصة بعد ان حصلت حكومة جنوب افريقيا على عقود استثنائية ضخمة مثل العقد الذي حصلت عليه شركة (ماري وروبي) الاستثمارية والهندسية في جنوب افريقيا بقيمة (٤٢٦ مليون راند) لانشاء مشروع (مارينال مال) في ابو ظبي وجاء بعده مجموعة من المشاريع الاخرى على مستوى التعاون الدولي منها مشروع بناء(فندق برج شاطىء شيكاغو) وهو المكان الذي يحتشد فيه الناس في مطار دبي والذي بلغت تكاليفه ما قيمته (٤٠٠ مليون راند).

اما التعاون العسكري فقد قامت حكومة جنوب افريقيا بعقد صفقات بيع الاسلحة لدولة الامارات العربية المتحدة فالاخيرة لا تملك صناعة انتاج الاسلحة لهذا وقعت الامارات خلال تسعينيات القرن العشرين اتفاقيات تعاون دفاعي مع كثير من القوى الكبرى وكان من بينها جنوب افريقيا[2].

كما ان هذا التعاون ادى الى اجراء نشاطات ومساهمات اخرى من جانب الامارات في داخل اقاليم جنوب افريقيا لاجل تقوية وترصين العلاقات وتنشيطها بين الجانبين وخاصة بعد ان قامت شركة (يوبي اس) الاماراتية بانشاء مشروع اطلق عليه

---

[1] عبد الخالق عبدالله ،المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،دراسات استراتيجية،سلسلة،٦٥ ،ابو ظبي،دبي ، ط١/٢٠٠١،ص٧٤.

[2] د. وليم رو،مصدر سبق ذكره،١٣٣.

اسم (من اليد الى القلب) في عام ٢٠٠٤ لتوفير الدعم اللازم لمدارس اطفال مدرسة (شيتمبا) في مدينة (كيسبا) في جنوب افريقيا ،والغرض منه اساسا لتوفير بيئة تعليمية امنة للاطفال الايتام والمشردين وتخفيف معاناتهم.

كما ان حكومة جنوب افريقيا استفادت من مسالة في غاية الاهمية الا وهي تصدير العمالة الجنوب افريقية الى دولة الامارات، لاسيما وان العمال الاجانب يشكلون نسبة ٨٠% من السكان المقيمين في الامارات.

المطلب الثالث/رؤية مستقبلية لسياسة جمهورية جنوب افريقيا تجاه دول الخليج.

ان توجه صانع القرار السياسي الخارجي لجنوب افريقيا تجاه دول خليجية معينة لا يعني بانه لم يهتم بباقي دول الخليج، فقد سعت حكومة جنوب افريقيا بعد عام ١٩٩٤ توسيع علاقتها الاقتصادية مع عموم دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من حيث الاستيراد وبحسب الجدول الاتي:

الدولة	الاستيرادات لعام ١٩٩٤القيمة (مليون دولار)
الامارات العربية المتحدة	٧٠ مليون دولار
السعودية	٥٩ مليون دولار
البحرين	٣،٢مليون دولار
الكويت	١٠،٣ مليون دولار
عمان	٨،٦ مليون دولار
قطر	٢،٣ مليون دولار
المجموع	١٨٨ مليون دولار

المصدر/د.فوزي درويش ،جنوب افريقيا والشرق الاوسط،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة،مؤسسة الاهرام،العدد ١٣٦،نيسان ١٩٩٩.

وهذا يدل على ان التعامل الفعلي بين حكومة جنوب افريقا ودول الخليج العربي بدا وبشكل فعلي بعد عام ١٩٩٤ اذ لم يبلغ حجم الصادرات لدول الخليج سوى ٨٦،٤ مليون دولار واقل من ١٠ ملايين دولار قبل رفع الحظر الدولي عن بريتوريا.

اما بالنسبة لحجم واردات جنوب افريقيا من دول الخليج الستة خلال المدة ذاتها فقد بلغ ٣،٢ مليون دولار بينما بلغ حجم وارداتها من الامارات وحدها ما قيمته ٢٠،٥ مليون دولار ولم يشمل هذا الرقم الواردات النفطية حتى وصل حجم التبادل التجاري السنوي بين جنوب افريقيا واقطار مجلس التعاون الخليجي الى مليار وخمسين مليون دولار عام ١٩٩٩ فوصلت الى حد توقيع اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية السابقة الذكر.

وقد وصلت القيمة السنوية لتجارة جنوب افريقيا مع المنطقة عام ١٩٩٩ الى ١٤ مليار راند اي ما يعادل (١،٩) مليار دولار وارتفعت القيمة عام ٢٠٠٢ الى ٢٨ مليار راند (٣،٨) مليار دولار سنويا وفي الشهور العشرة الاولى من عام ٢٠٠٣ بلغ اجمالي التبادل التجاري مع الخليج ٢٥ مليار راند (٣،٤) مليارات دولار[١].

ورغم تلك التعاملات فان كلا من المملكة السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة تعد اسواق التصدير الرئيسة في المنطقة بالنسبة الى جنوب افريقيا، بينما تشكل الكويت والمملكة العربية السعودية المصدرين الرئيسين للاستثمارات وهذا مفهوما اذا اخذنا في الاعتبار ان عددا كبيرا من هذه الدول تعد جنوب افريقيا شريكا استراتيجيا في عدد من الحقول وهي (الدفاع والامن، الثروة المعدنية والطاقة كالفولاذ وفلزات الحديد والقطاع المالي)[٢].

مما تقدم نخلص الى ان حكومة جنوب افريقيا سعت الى تطوير علاقاتها مع عموم دول الخليج العربي والتي حاولت اقامتها على اسس اقتصادية وتجارية لاجل الاستفادة بالدرجة الاولى من اسواق المنطقة وثرواتها النفطية خاصة بعد الانفتاح الذي شهدته جمهورية جنوب افريقيا في علاقاتها الخارجية والتي تجاوزت النطاق الاقليمي وخاصة بعد عام ١٩٩٤ فقد تزايدت ثقة دول الخليج باطراد منذ عام ١٩٩٤

[١] كريس لاندزبيرج،مصدر سابق ص٤١.

[٢] المصدر السابق نفسه،٤٢، ٤٣.

بوصفها هدفا موثوقا للاستثمار يتمتع بالمصداقية وموردا للبضائع والخدمات جديرا بالثقة ويعود الفضل في ذلك ولو جزئيا الى الاتصالات الشخصية العالية المستوى .

وبالمقابل تحتاج جنوب افريقيا الى الاستفادة من الالتزامات التي قدمها عدد من دول الخليج للاتحاد الافريقي ولاهداف نيباد ففي عام ٢٠٠٥ اتفق رؤساء البعثات الجنوب افريقية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على استضافة قمة افرو–عربية وحلقات بحثية افروعربية لنيباد في المنطقة في كانون الثاني ٢٠٠٦ بدات البعثة في الدوحة بقطر سلسلة من الحلقات البحثية حول نيباد والاتحاد الافريقي وتبعت ذلك زيارات الى دولة الامارات العربية المتحدة وتقوم البعثات في المملكة العربية السعودية بدراسة القيام بنشاطات مماثلة.

كما بدات حكومة جنوب افريقيا تنظر الان الى دول الخليج العربي من منظور استراتيجي وهي ترحب بفكرة بدء دول مثل الكويت في اداء دور اكبر في المنطقة مع الاخذ في الاعتبار تنامي نفوذها الاقتصادي كما تنظر جنوب افريقيا للكويت بانها بوابة للتجارة مع العراق.

وهنا يبقى الجانب التجاري والاقتصادي هو الاهم، فالتحدي سيكون قائما بالاساس على كيفية التوسع الهادف لروابط التجارة والاستثمار بين جنوب افريقيا والشرق الاوسط ودول الخليج على الخصوص.

الخاتمة

بعد الوصول الى نهاية مطاف الدراسة نود القول بان المصلحة كانت الاساس في سلوك صانع القرار السياسي الخارجي لجمهورية جنوب افريقيا من حيث انتقاء اهدافه ووضع الاليات والاسس والركائز لاجل التعامل مع دول الخليج العربي عموما ودولة الامارات العربية المتحدة على الخصوص.

فقد حاولت تدعيم علاقاتها على وفق العديد من المستويات كالسياسية (الدبلوماسية) والاقتصادية والعسكرية، والذي ساعدها على استمرار توجهها هو

الترحيب الذي لاقته من قبل بلدان الخليج العربي خاصة وان الطرفين يتمتعان بالمميزات نفسها ولاسيما الاقتصادية مع فارق بسيط وهو عدم امتلاك جمهورية جنوب افريقيا للدخل العالي الذي تمتلكه دول الخليج العربي والتي قامت ببناء اقتصادها بشكل مبكر يرجع الى ستينيات القرن الماضي بعكس جمهورية جنوب افريقيا والتي بدات مع بداية حقبة التسعينيات من القرن الماضي بعد ان كان اقتصادها تابعا للاقتصاد البريطاني من خلال المستوطنين الانكليز على اراضي جمهورية جنوب افريقيا منذ فترة الاستعمار الانكليزي وحتى بداية التحول التي شهدتها جمهورية جنوب افريقيا وتحول النظام السياسي الى ايدي سكان البلاد الاصليين من السود.

ولكن نجد ان الخلاصة النهائية للتوجه الجنوب افريقي لم يكن بالمستوى الذي كان يحسب له على مستوى العلاقات الدولية بل هو بحاجة الى المزيد من الجهود لتطوير حضور قوي في دول الخليج العربي حيث تتوافر فرص كبرى للحصول على حصص اقتصادية لذلك يحتاج هذا الامر تبني استراتيجية جديدة تنسجم مع التغيرات التي تحدث على الساحة الافريقية والعربية ،فجنوب افريقيا اليوم لديها سياسة معلنة وهي لايمكنها ببساطة التخلي عن المشاركة في المنطقة ومن ثم فهي ملزمة بالاستمرار في المشاركة بقضايا المنطقة وعموم الشرق الاوسط ومع ذلك تبقى جنوب افريقيا طموحة وكثيرة المتطلبات وهي في مستويات معينة تشكل عبئا على موارد الدولة وقدراتها الضئيلة.

وبالنتيجة فان توجهها نحو دول الخليج العربي يعني انه قائم على اسس استراتيجية مستقبلية وذات اهداف اقتصادية وعسكرية بالدرجة الاولى،والذي يساعد جنوب افريقيا على جعل توجهها حقيقة قائمة هو رد الفعل الايجابي من قبل دول الخليج العربي عموما.

The Contemporary foreign policy of South Africa towards the Arab Gulf countries, United Arab Emirates as a case study

By: Instructor Ph.D. Khulood Mohammed Khamees

Abstract

Making foreign policy is considered one of the most important concernsof any country around the world becausethis policy will determine the relations of that State with the other members of the international community either positively or negatively.Consequently this policy will be reflected on the political and economic stability of the country even if this state is still developing. This is true when we come to talk about the foreign policy of South Africa. In spite of the geographical distance that separates South Africa and Arab Gulf countries, but theeconomic interests they share together make them closer. As a result, decision-makers of South Africa, since the early nineties of the last century,sought to formulate foreign policy to serve the interests of their country. While South Africa has announced its new rebirth led by Thabo Mbeki, after livinga stageof transitionsince the exit of Mandela from prison in February 1990, Mbeki sought to deepen hiscountry's relationswith most African countries and even with west Asian countriesespecially countries of Arab Gulf. Even after the departure of Mbeki, the current Prime Minister Jacob Zuma has continued the same foreign policy according to the same strategy that is put by his predecessors.

Zuma has tried to strengthen the relations of his country on all levels such as the diplomatic, economic and military. What helped him to continue this policy is the acceptance and welcoming of Arab Gulf countries because both sides share the same characteristics especially the economic one with simple difference that South Africa doesn't havehigh income as Arab Gulf countries have. Moreover, Arab Gulf countries have built their economy at the beginning of the sixties of last century, unlike South Africa which started at the beginning of the nineties of the last century, after being subservient to British economy during the British colonization, until the transformation of the political system to be in the hands of the native people of the blacks of South Africa.